واقع المرأة العربية في ظل النظم الانتخابية

الحلقة التاسعة عشر / لشهر كانون الثاني/يناير 2010

المحتويات

المقدمة 4
الفصل الأول: الجزائر 4
اولاً: المرأة والسلطة القضائية 4
ثانياً: المرأة والهيئات التنفيذية 4
الفصل الثاني: البحرين 4
أولاً: المرأة والانتخابات 4
ثانياً: المرأة والتمكين الاقتصادي 5
ثالثاً: المرأة والعمل 5
رابعاً: المرأة والتعليم 5
الفصل الثالث: مصر 5
أولاً: قانون العقوبات 5
ثانياً: المرأة والهيئات الاكاديمية 6
ثالثاً: تقارير ودراسات 6
* اداء المرأة في المجالس الشعبية 6
* وضع المرأة المصرية خلال العام 2009 6
* العنف ضد المرأة 8
* الزواج العرفي 8
الفصل الرابع: العراق 8
أولاً: المرأة والسلطة التنفيذية 8
ثانياً: العنف ضد المرأة 8
الفصل الخامس: الأردن 9
أولاً: المرأة و الانتخابات 9
ثانياً: المرأة والحقوق المدنية 9
الفصل السادس: الكويت 9
* وضع المرأة الكويتية 9
الفصل السابع: لبنان 10
* المرأة والانتخابات 10
الفصل الثامن: موريتانيا 10
* العنف ضد المرأة 10
الفصل التاسع: سوريا 10
أولاً: المرأة والسلطة التنفيذية 10
ثانياً: نسبة عدد الاناث إلى الذكور 10
الفصل العاشر: الامارات 11
* تقرير المرأة العربية يحدد عوامل تمكين المرأة في المناصب القيادية 11
توصيات التقرير 12
الفصل الحادي عشر: اليمن 13

اولاً: المرأة والتعليم 13
ثانياً: تقارير ودراسات 13
تحسين دخل الأسرة 14
امتداداً لدورهن التقليدي 14
تراخيص عمل وقوانين 14
مشاكل المرأة العاملة 15
لا تحكمها عقود عمل 15
توصيات الدراسة 16
سياسة إعلامية لتوعية العاملات 16

المقدمة

"سلسلة حلقات شهرية تتابع المستجدات حيال واقع المرأة العربية في ظل النظم الانتخابية، ودعوات مؤسسات المجتمع المدني والمطالبات النسائية لتغيير النصوص القانونية، بما يحقق للمرأة المساواة المجتمعية وتكافؤ الفرص على صعيد مشاركتها السياسية والاقتصادية"، في ضوء المحاور التالية:

1. المرأة والمجتمع المدني (الأحزاب السياسية، الجمعيات، النقابات...).
2. المرأة والانتخابات (الكوتا، المشاركة، وضعها في البرلمان...).
3. المرأة والسلطة التنفيذية.
4. المرأة والسلطة القضائية.
5. المرأة وقوانين الأحوال الشخصية.
6. المرأة والتمكين الاقتصادي.
7. تقارير ودراسات (حول واقع المرأة).

تضمنت الحلقة التاسعة عشر من سلسلة الحلقات الشهرية (واقع المرأة العربية في ظل النظم الانتخابية) 11 فصلاً تناولت المستجدات التي طرأت خلال كانون الثاني/يناير2010، فيما يتعلق بواقع المرأة العربية في كل من (الجزائر، البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، موريتانيا، سوريا، الامارات و اليمن).

الفصل الأول، الجزائر

اولاً: المرأة والسلطة القضائية

اشار موقع بوابة المرأة ان الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة قد عين مؤخراً 121 قاضية من مجموع 310 قضاة. وفي ذات السياق، أكد وزير العدل الجزائري حافظ الأختام الطيب بلعيز، ان عدد النساء القاضيات المعينات يتجاوز ثلث العدد الإجمالي لممارسي مهنة القضاء .

ثانياً: المرأة والهيئات التنفيذية

اشار المدير العام للمديرية العامة للأمن الوطني العقيد علي تونسي بمناسبة تخرج الدفعة الـ11 لعونات نظام الأمن العمومي في الجزائر الى ان عدد الشرطيات الاناث بلغ 8.202 شرطية حيث يشكلن قرابة الـ7 %من العدد الإجمالي للمنتسبين لجهاز الشرطة من بينهن 6.049 عونات نظام الأمن العمومي، كما أن 5 منهن برتبة عميد أول وهي أعلى رتبة في سلك الشرطة في الجزائر، بالإضافة إلى 14 عميدة شرطة، 97 محافظة شرطة و580 ضابطة شرطة.

الفصل الثاني، البحرين

أولاً: المرأة والانتخابات

أكدت ناشطات بحرينيات إلى أن وقوف المرأة في دائرة التردد وعدم تقدمها للترشح الانتخابي حتى الآن يعود إلى الكلفة الباهظة التي يقتضيها خوض المعترك الانتخابي، مشيرات إلى أن مرشحات 2002 و2006 مازلن

متورطات بدفع أقساط قروض بمبالغ كبيرة نتيجة لحملات انتخابية لم تنجح. وأشرن إلى أن التخوف يكمن في الخسارة الانتخابية التي ستقودهن إلى خسارة مادية كبيرة في ظل عدم وجود كتل وجمعيات سياسية داعمة للمرأة مادياً ومعنوياً بيد أن تجربة منيرة فخرو التي وقفت معها الجمعيات السياسية (وعد - المنبر– الوفاق) قد أثبتت فشلها أيضاً في إيصال واحدة إلى البرلمان بالانتخاب، وهذا يشير إلى أن المد الديني والمنافسة الذكورية كان لها دورها في عدم فوز النساء. ومن جانب أخر كشفت دراسات بأن تأخر المترشحات في إعلان ترشيحهن بفترة مبكرة، كان عائقاً سلبياً في الفوز خلال انتخابات العامين 2002 و 2006 .

وأشارت دراسة المجلس الأعلى للمرأة في البحرين مؤخراً إلى أن 74.1٪ من المجتمع البحريني لديه استعداد كبير لقبول ترشح المرأة للانتخابات، مايعني أن المجتمع في هذا العام لن يكون عائقاً أمام وصول المرأة إلى الانتخابات.

ثانياً: المرأة والتمكين الاقتصادي

دشنت الأميرة سبيكة بنت ابراهيم آل خليفة رئيسة المجلس الأعلى للمرأة في البحرين المحفظة المالية لدعم برامج التمكين الاقتصادي للمرأة لدى بنك الإبداع حيث خصص مليون دينار بحريني لدعم المرأة البحرينية وجرى تخرج الدفعة الأولى من النساء المستفيدات من القروض ليكون أول نشاط لبنك الإبداع.

ثالثاً: المرأة والعمل

قال وزير العمل البحريني الدكتور مجيد بن محسن العلوي ان 3% من إجمالي نسبة العاطلين عن العمل في البحرين والبالغة 4% هن من النساء، مبينا أن 75% من مشروع توظيف الجامعيين موجه لتوظيفهن.

يذكر أن الاناث في البحرين يشكلن نسبة 9.4% من العاملين في القطاع الخاص وفقا لما نشره موقع بوابة المرأة .

رابعاً: المرأة والتعليم

بمناسبة اليوم العربي لمحو الامية والذي صادف في 8 كانون الثاني/يناير2010 نشرت جريدة الوسط البحرينية تقريراً تناول وضع المراة البحرينية في هذا المجال مشيرة الى التالي:

انخفضت نسبة الأمية بين الإناث من 76 % عند الاستقلال في العام 1971 إلى 17 % فقط في عام 2001، وصولا إلى 15 % في عام 2004، علما بأن نسبة الأمية في الفئة العمرية من 10 الى 44 عاما قد انخفضت إلى 2.7 % وهي من أدنى المعدلات في العالم العربي والبلدان النامية بشكل عام.

الفصل الثالث، مصر

أولاً: قانون العقوبات

أعلن وزير العدل المصري ممدوح مرعي، عن تعديلات وشيكة سيتم إدخالها على قانون العقوبات في مصر مشيراً الى ان التعديلات الجديدة جاءت لمواجهة انتشار جرائم العنف الجنسي وهي تتضمن تغليظ عقوبة جريمة الاغتصاب لتصل إلى الإعدام كما تم تغليظ عقوبة التحرش الجنسي للحبس سنتين، بدلاً من سنة حتى

لو تمت بالتليفون أو المحمول أو الإنترنت. وأقر الوزير بزيادة جرائم الاعتداء الجنسي والتعرض للإناث بما يخدش الحياء في مصر، فضلاً عن عدم مناسبة العقوبات لبشاعة وخطورة هذه الجرائم.

ثانياً: المرأة والهيئات الاكاديمية

كرم الرئيس المصري حسني مبارك يوم الاربعاء 20 كانون الثاني/يناير2010، خلال الاحتفال بعيد العلم الدكتورة درية محمد محمود والدكتورة رشيقة الريدي والدكتورة سناء ثابت بطرس، من بين 27 عالما من العلماء الفائزين بجوائز الدولة لعام 2007 و 2008 والتي تمنحها اكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا .

ثالثاً: تقارير ودراسات

*** اداء المرأة في المجالس الشعبية**

اشارت جريدة الاهرام المصرية في عددها الصادر بتاريخ 18 كانون الثاني/يناير2010 الى دراسة اعدها المجلس القومي للمرأة في مصر عن اداء المرأة في المجالس الشعبية.

وقد اجريت الدراسة على 400 سيدة مرشحة، من جميع انحاء مصر و جاءت النتائج كالآتي:

إن أول عقبة تواجهها النساء في المحليات اثناء المرحلة الانتخابية هي التمييز بين الرجل والمرأة بنسبة56% تليها رغبة الرجال في الاستحواذ على المجالس الشعبية53.5% وشيوع بعض العادات والتقاليد المعارضة للعمل السياسي للمرأة بنسبة50% ويرتفع تأثير نسبة العادات والتقاليد علي دخول أو نجاح المرأة في الانتخابات المحلية لتصل الى 71.8% في المحافظات الحدودية. ومن المعوقات ايضا التي واجهتها العضوات اثناء ممارستهن للعمل السياسي نقص الموارد المالية60.9%. وأظهرت الدراسة أن العضوات في هذه المجالس يعتقدن ان هناك ثلاث جهات أساسية يمكن ان تقدم المساعدة والمساندة في تأهيلهن وبناء قدراتهن السياسية، وهي المجلس القومي للمرأة بنسبة89.4% ثم الاحزاب بنسبة69.7% وادوارها متعددة بدءا من التنشئة السياسية الي المساندة في الترشيح بوضع المرأة على قوائمها والجهة الثالثة هي الجمعيات الاهلية51.1% والتي يمكنها ان تقوم بدور أساسي لتنفيذ السياسات التي يضعها المجلس القومي للمرأة، ومساندة دور الاحزاب في النهوض بها، واعدادها من خلال أنشطتها التنموية والحقوقية. وحول دوافع ترشيح النساء في هذه المجالس جاءت في المرتبة الأولى حل مشكلات المرأة في الدائرة78.8% تم حل السلبيات في المجتمع المحلي86.2% وبخصوص العملية الانتخابية فقد اعتمدت المرشحات على عقد لقاءت جماهيرية بنسبة76.5% أو زيارة الاهالي في منازلهم65%.وانتهت الدراسة الى أن أهم ما تحتاجه النساء لتعزيز مشاركتهن السياسية رفع وعي المجتمع كله باهمية وجود المرأة في العملية السياسية كمرشحة أو ناخبة.

*** وضع المرأة المصرية خلال العام 2009**

اشارت صحيفة المصري اليوم في عددها الصادر بتاريخ 6 كانون الثاني/يناير2010 عبر تقرير تناول وضع المراة المصرية خلال 2009 إلى: تم إسناد رئاسة الدائرة الرابعة (الابتدائية) فى المحكمة إلى القاضية شيرين الوشاحى، لتكون أول قاضية ترأس إحدى الدوائر بالمحاكم المصرية، ولأول مرة يتم تعيين قاضيتين بلجنة حكام ألعاب القوى فى الإسكندرية، وهما الدكتورة ماجدة ناجى والدكتورة عبير رمضان.

وعلى مستوى القيادات العليا تم تعيين الدكتورة هند الحناوى، رئيس جامعة حكومية لأول مرة، وفى الوقت ذاته شهد 2009 الكثير من التمييز والرفض لمشاركة المرأة فى بعض المجالات، فعلى سبيل المثال، خلت تعيينات رؤساء 8 صحف قومية من امرأة واحدة، كما شهدت الوزارات والمصالح الحكومية الكثير من

حالات القمع للنساء والتمييز ضدهن، كان منها ما حدث لموظفات وزارة السياحة، التى شهد عدد من الموظفات والعاملات بها تمييزاً ضدهن نظراً لعدم سماح الوزارة لهن بإدراج أبنائهن وأزواجهن فى مشروع العلاج.

واشارت الى ان التقرير كشف عن ان 40% من الفتيات القاصرات فى مصر أقل من18 عاماً يتزوجن من أثرياء الخليج، بسبب سوء الحالة الاقتصادية، معتبرا زواجهن نوعاً جديداً من تجارة البشر.

كما نوهت الصحيفة الى ان دراسة صادرة عن وزارة الأسرة والسكان في مصر كشفت عن ان 74% من الفتيات تزوجن من غير المصريين، وتمثل نسبة انتشار الظاهرة فى المراكز الثلاثة 66.6% ليضع التقرير الحقوقى هذه الظاهرة كواحدة من أوائل الظواهر الاجتماعية المهينة والمقيدة لحقوق المرأة التى يجب التعامل معها بحسم في2010.

وحدد التقرير جرائم الشرف كواحدة من الأزمات المهمة التى راحت ضحيتها النساء خلال 2009، مؤكداً أن دراسة حديثة للمركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية كشفت أن 70% منها تقع دون حالة تلبس ولمجرد الشك، وأشارت الدراسة إلى أن 92% من جرائم القتل التى وقعت فى الفترة الأخيرة تندرج تحت ما يسمى جرائم الشرف، التى يرتكبها الأزواج أو الآباء أو الأشقاء بدافع الغيرة على الشرف و غسل العار.

وأكدت الدراسة أن 70% من هذه الجرائم ارتكبها الأزواج ضد زوجاتهم و20% ارتكبها الأشقاء ضد شقيقاتهم، بينما ارتكب الآباء7% فقط منها ضد بناتهم أما نسبة الـ 3% الباقية ارتكبها الأبناء ضد أمهاتهم.

كما أكدت الدراسات أن 2009 شهد تقاربا ملحوظا فى نسب الجريمة الجنسية مع عام 2008، الذى وصلت فيه جرائم التحرش إلى 120.000 حالة سنويا، وإن تضاعفت عن عامي 2006 و2007 اللذين شهدا أكثر من 62.000 جريمة تحرش جنسى واغتصاب.

وأشار التقرير إلى أن المرأة فى الصعيد هى الأكثر معاناة من العنف الأسرى، وكشفت دراسة لهيئة كير الدولية حول العنف الأسري أجريت فى 6 قرى بأسيوط عن ارتفاع نسبة الطلاق بها إلى أكثر من 80%، وأن معدل الطلاق بلغ 6 حالات يوميا، مما يؤكد ازدياد مشكلة العنف الأسرى فى الصعيد، رغم المحاولات المتعددة من قبل المؤسسات الاجتماعية للقضاء عليه، وأشارت الدراسة إلى تنوع أشكال ومظاهر العنف الأسرى.

كما أكدت دراسة لمركز أبحاث الدراسات الاجتماعية بجامعة جنوب الوادي فى قنا أجريت حول العنف بين الأزواج – دراسة ميدانية تحليلية مقارنة بين محكمة الأسرة بقنا ومحكمة الأسرة بالأقصر بإشراف الدكتور السيد عوض، رئيس قسم الاجتماع بكلية الآداب– أن أكثر من 20% من الزوجات يعانين من العنف فى مدينة الأقصر، بينما ارتفعت نسبتهن فى محافظة قنا لتصل إلى28% ورصدت الدراسة أن مردود عنف الأزواج ضد زوجاتهم فى الأقصر وقنا أدى إلى تزايد حالات التقاضى بينهم بنسبة 60 حالة فى محكمة الأسرة بالأقصر و57 حالة فى محكمة الأسرة بقنا وازدياد الطلاق فى محاكم الأسرة بين الطرفين.

كذلك أشارت دراسة صادرة عن مركز النديم لعلاج وتأهيل ضحايا العنف إلى أن 79%من المصريات يتعرضن للعنف داخل الأسرة. جاءت إجابات العينة محل البحث لتؤكد أن 55% منهن يتعرضن للعنف من جانب الزوج و20% من جانب الأب ثم 12% من جانب الأخ. وكشفت الدراسة عن تعرض6% لزنا المحارم ممن تراوحت أعمارهن بين 16 و40 عاماً، وطالبت 84% من الباحثات بتشريع يجرم العنف داخل الأسرة ضد النساء.

*** العنف ضد المرأة**

اشارت جريدة الاهرام المصرية في عددها الصادر بتاريخ 18 كانون الثاني/يناير2010 الى ان مؤسسة أولاد الارض لحقوق الانسان المصرية كشفت في تقرير لها حول حوادث العنف التي وقعت ضد المرأة في النصف الثاني من 2009 وبان هذه الحالات بلغت267 حادثة، كان ضحيتها 125 قتيلة و57 مغتصبة و21 منتحرة و10 مختطفات و2.269 حالة تحرش جنسي. وتشير اصابع الاتهام إلى الاسرة والفقر والعشوائيات التي اصبحت تحيط بالمدن من كل جهة وتصدر اليها كل الامراض الاجتماعية، وهناك اسباب اخرى تتعلق بطبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة، وكذلك الخطاب الديني المتشدد الذي لايري في المرأة غير وعاء لتفريغ الرغبة، فضلا عن زخم الفضائيات والمواقع الاباحية على الانترنت التي حولت النساء إلى مجرد لحم رخيص.

*** الزواج العرفي**

اشارت جريدة الاهرام المصرية في عددها الصادر بتاريخ 28 كانون الثاني/يناير2010، بان دراسة أجرتها وزارة الأسرة والسكان في مصر حول الزواج العرفي بمحافظة 6 أكتوبر كشفت أن نسبة هذا النوع من الزواج تبلغ 8،29% وأن قرية طموة سجلت أعلى نسبة في الزواج العرفي وبلغت1،42% من جملة الزيجات العرفية بالمحافظة وتليها الحوامدية وبلغت النسبة بها31.8% ثم العزيزية18.6% وأن المتزوجات فتيات أقل من18 سنة (أي دون السن القانونية للزواج).

الفصل الرابع: العراق

أولاً: المرأة والسلطة التنفيذية

أوعزت وزيرة الدولة لشؤون المراة وكالة ورئيسة اللجنة العليا للنهوض بالمرأة د.خلود سامي عزارة، إلى أعضاء الارتباط في الوزارات بإجراء مسح شامل على عدد الموظفات في وزاراتهم للوقوف على دور المرأة في صنع القرار.

وقالت الوزيرة ان هذه الخطوة تأتي مكملة للمسح الذي أجرته اللجنة في عامي 2004 و2006 بهذا الشان، وإجراء مقارنة بين هذه السنوات، حيث شهدت تدنيا في المناصب العليا التي كانت تتقلدها النساء على مستوى الوزارات. واضافت الوزيرة ان المسح يشمل عدد الموظفات ومستوياتهن ودرجاتهن الوظيفية. يذكر إن اللجنة أعيد العمل بها عام 2005 برئاسة وزارة المرأة، وتضم في عضويتها اعضاء ارتباط من جميع الوزارات.

ثانياً: العنف ضد المرأة

كشف مسؤولون في اقليم كردستان– العراق عن تصاعد اعمال العنف ضد النساء وبان احصائيات مديرية الشرطة في الاقليم كشفت ان العنف ضد المرأة في تصاعد بحيث بلغ عدد الحالات التي سجلتها مراكز الشرطة 1.079 في 2009 حالة مقارنة مع 715 حالة 2008. واضافوا الى تراجع اعداد النساء اللواتي تعرضن للقتل فقد قضت 20 امرأة في 2008 بتهمة غسل العار في حين انخفض العدد الى 17 حالة قتل في 2009، لكن حالات الانتحار ارتفعت من 119 حالة في 2008 الى 245 في 2009.

الفصل الخامس: الأردن

أولاً: المرأة و الانتخابات

تم انشاء 6 فروع تابعة للجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة في محافظات (المفرق،عجلون،العقبة،الكرك، مادبا،جرش) تعمل على نقل برامج اللجنة المركزية من عمّان الى المحافظات لتقديم ما تحتاجه النساء في المملكة وتحديدا ما يتعلق بالاستشارات القانونية والتحضير لموضوع انتخابات المجالس المحلية والنيابية المقبلة.

وفي ما يتعلق بتمثيل المرأة في السلطة التشريعية، قالت الأمينة العامة للجنة الوطنية لشؤون المرأة في الاردن أسمى خضر، أن الهيئات النسائية تتمسك بضرورة الإبقاء على الكوتا النسائية في مجلس النواب والمجالس المحلية، على أن يتم رفعها على الأقل إلى 20% سواء تغير قانون الانتخاب أو بقي بصيغته الحالية. وطالبت أن تمثل كل محافظة بمقعد، وإعطاء محافظة العاصمة ثلاثة مقاعد ولمحافظة إربد مقعدين وكذلك لمحافظة الزرقاء.

وركزت على ضرورة إعادة النظر في طريقة احتساب الكوتا بحيث تحدد الفائزات من اللواتي يحصدن أعلى أصوات في المحافظة، وليس كما كان متبعا تعلن أسماء الفائزات بالمقاعد الإضافية المخصصة للنساء على أساس نسبة عدد الأصوات التي نالتها كل مرشحة من مجموع أصوات المقترعين في الدائرة الانتخابية التي ترشحت فيها.

ثانياً: المرأة والحقوق المدنية

أطلق الاتحاد النسائي الأردني العام والملتقى الانساني لحقوق المراة الاثنين 25 كانون الثاني/يناير2010، مذكرة (الاصلاح القانوني لحقوق المراة)، وتأتي هذه المذكرة التي اعدها الاتحاد والملتقى ضمن مشروع (متحدات من أجل المساواة القانونية) الممول من مبادرة الشراكة الشرق اوسطية تضمنت تعديلات قانونية مقترحة من الهيئات النسائية المشاركة في المشرو ع تتعلق بالحقوق المدنية والاجتماعية وقانون العقوبات والحقوق الاقتصادية والحقوق السياسية.

الفصل السادس: الكويت

*** وضع المرأة الكويتية**

اشارت النائبة الكويتية الدكتورة سلوى الجسار خلال ندوة «المرأة القاضية.. إلى أين؟» التي نظمتها لجنة المرأة في جمعية المحامين، الى ان هناك عدة احصائيات تشير الى وضع المرأة في الحياة العامة، اذ تشكل نسبة 51% من السكان، وتحتل 29 من المراكز القيادية مقابل 322 للرجال، اي ما نسبته 11% من الوظائف القيادية، كما تساهم المرأة بنسبة 58.3% من قوة العمل، بينما يتمتع 21.2% من النساء بمؤهل ثانوي وجامعي مقابل 15.2% من الرجال، حيث تبلغ نسبة الاناث المسجلة في الجامعة 70.6% من العدد الكلي و63.9% في (التطبيقي).

وبينت ان هذه الارقام تدل على ان المرأة ذات كفاءة واستعداد كامل لتولي اي منصب قيادي، مؤكدة عدم وجود اي مبررات لحرمانها من الدخول في السلك القضائي، إنْ من الناحية السياسية بعد نيلها هذه الحقوق او الاجتماعية، حيث تتمتع بمكانة لا تقل عن الرجل، وقد حازت على المرتبة الرابعة في الخليج من حيث جمعها

للثروات. ويقدر حجم الأموال الذي تملكه الكويتيات بـــ4 إلى 5 مليارات دينار، أو من حيث القدرة إذا أثبتت أنها ذات كفاءة عالية في الكثير من المناصب التي تولتها.

الفصل السابع: لبنان

*** المرأة والانتخابات**

أقرت الحكومة اللبنانية يوم الجمعة 29 كانون الثاني/يناير2010، عدد من الاجراءات حيال قانون الانتخابات البلدية ومنها فقرة تعلقت بتخصيص نسبة 20% من المقاعد في المجالس البلدية التي سيتم انتخابها في الصيف المقبل للنساء، بما يعني ان هناك 20% من المقاعد محجوزة للنساء، بحيث تكون النساء الفائزات هن اللواتي يحصلن على العدد الاكبر من الاصوات حتى لو كان هذا العدد متدنيا نسبيا.

وكان وزير الداخلية والبلديات اللبناني زياد بارود قد طرح مشروع الكوتا النسائية على مجلس الوزراء مـــن ضمن مشروع اصلاحات لقانون الانتخابات البلدية نص على تخصيص 30% من المقاعد في المجالس البلدية للنساء. الا ان النسبة عادت ورست على 20% بعد نقاش. ويفترض ان يحال هذا التعديل على المجلس النيابي لاقراره. وبالكاد تتعدى نسبة النساء في المجالس البلدية الحالية 2%. فيما أرجأ مجلس الوزراء البحث في ما تبقّى من مشروع قانون البلديات إلى جلسة تعقد مطلع شباط/فبراير 2010 .

الفصل الثامن: موريتانيا

*** العنف ضد المرأة**

ذكر موقع (صحراء ميديا) الاخباري الموريتاني في 9 كانون الثاني /يناير2010 بان تقرير سنوي للرابطـــة الموريتانية لصحة الأم والطفل في موريتانيا، أشار إلى أن أكثر من 205 حالات اغتصاب تم تسجيلها خـــلال سنة 2009 في العاصمة الموريتانية (نواكشوط) 164 حالة كانت تخص الفتيات غير البالغـــات، وان أغلبيـــة حالات الاغتصاب تتم تسويتها بالتراضي، ولحد الآن فإن القضاء لم يبت سوى في 5 حالات من تلك الحالات المذكورة.

الفصل التاسع: سوريا

أولاً: المرأة والسلطة التنفيذية

أصدر الرئيس بشار الأسد الاثنين 18 كانون الاثنين/يناير2010 المرسوم رقم 39 للعام 2010 بتسمية السيدة لمياء مرعي عاصي وزيرة للاقتصاد والتجارة. وقد شغلت السيدة لمياء عاصي منصب معاون وزير الماليـــة لشؤون النقانة من العام 2002–2004 وسفيرة سورية في ماليزيا من العام 2004–2010.

ثانياً: نسبة عدد الاناث إلى الذكور

بلغ عدد سكان سورية المسجلين في سجلات الأحوال المدنية مع بداية 2009 نحو 23.027 مليون نسمة منهم 11.567 مليون ذكوراً و 11.460 مليون إناثاً.

الفصل العاشر: الامارات

*** تقرير المرأة العربية يحدد عوامل تمكين المرأة في المناصب القيادية**

اصدرت مؤسسة دبي للمرأة اصدراها الأول لتقرير المرأة العربية والقيادة 2009 2011 تحت عنوان (مفهوم المرأة العربية في العالم العربي) والذي شاركت فيه 94 قيادة نسائية من 14 دولة عربية من بينهن 17 قيادة نسائية ناجحة من دولة الإمارات من جنسيات عدة .

وأكد التقرير أن العالم العربي حقق تقدماً مهماً في تعزيز الدور القيادي للمرأة، مشيراً إلى أنه مع ذلك وفي اطار المقارنة مع دول أخرى في العالم يتبين أنه لا يزال أمام المنطقة العربية أشواط كبيرة لتقطعها من أجل التطوير والتحسين لأجندة هذه القيادات واتاحة المجال لتقديم الأجيال الجديدة من النساء الطموحات في المنطقة وفقاً للتقرير الذي تم استعراضه من قبل حصة تهلك مدير أول الدراسات والأبحاث بمؤسسة دبي للمرأة اشارت إلى أنه ارتكز على استطلاع رأي شمل 37 قيادة نسائية في القطاع الاقتصادي و33 في المجتمع المدني و9 من قيادات العمل السياسي و15 من القيادات النسائية في المجال الفكري والثقافي .

وأكدت أن التقرير رصد مفهوم القيادة من وجهة نظر القيادات النسائية العربية وتوصل إلى رؤى مهمة بشأن الخصائص الفردية والسمات المحددة لهذه القيادات، لافتة إلى أن الأغلبية العظمى من القيادات النسائية أجمعن على تعريف المرأة العربية على انه عضو فاعل في المجتمع ينظر إليه بعين الثقة ومصممة على التغلب على كافة العقبات التي تعترض مسيرتها .

وأضافت تهلك ان التقرير سلط الضوء على مقومات المرأة العربية من خلال 5 فئات، أولها عوامل النجاح، حيث تناول الأشخاص المؤثرون في مسيرة المرأة وكانت النتيجة ان الأم هي صاحبة الاثر الإيجابي الأكبر في مسيرة النساء المهنية وكان تأثيرها بنسبة 67% يليها الأب بنسبة 66% ثم الزوج بنسبة 61% ثم بعد ذلك الأهداف والتطلعات والثقافة والمعرفة، بالإضافة الى القيم التي تتمتع بها المرأة العربية ومنها قيم عائلية وكرامة وقيم انثوية وتواضع ونزاهة وسمعة واحترام الذات الثقة بوجود الخير في الآخرين .

وأوضحت حصة تهلك ان التقرير تناول مقارنة بين القيادات العربية نساء ورجالاً، حيث أشارت القيادات النسائية إلى أن ما يميزهن هو الالتزام الاكبر والتركيز على التفوق والتواصل والشمولية وأنهن أقل تعطشا للسلطة، وأشرن أيضاً إلى أن ما يجعلهن مختلفات هو تمسكهن بأنوثتهن والالتزام بالحياة العائلية والقيم .

وحول التحديات التي تواجه القيادات العربية النسائية أوضح التقرير أن 65% من المشاركات في الاستطلاع يعتقدن أن العقبات أكثر وضوحاً في العالم العربي مقارنة مع الدول المتقدمة رغم أنها ذاتها الموجودة في الجهتين، وركزن على اثنين من التحديات وهما التوازن بين الحياة الشخصية والعائلية والعمل لإثبات الذات .

وحددت القيادات النسائية التحديات التي واجهنها في مسيرتهن نحو المواقع القيادية وتم وضع هذه التحديات ضمن السياق المناسب من خلال 7 عناصر للتمكين بما فيها البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والتعليمية إضافة إلى الدين ووسائل الاعلام .

وأكدت المشاركات في التقرير أن العوامل الثلاثة الأكبر أهمية في تمكين المرأة للوصول إلى المناصب القيادية في العالم العربي البيئة الاقتصادية وتمثل 69% والوعي العام بالقيادة النسائية وتمثل 59% والتعليم ويمثل 59%، أما التحديات الثلاثة الأكثر أهمية في طريق المرأة للوصول إلى المناصب القيادية في العالم العربي هي البيئة بنسبة 44% والأطر القانونية بنسبة 42% والعادات والتقاليد بنسبة 41% .

وتتضمن التحديات السياسية الأساسية التي حددتها القيادات النسائية العربية الافتقار إلى الحرية، وعدم الاستقرار السياسي، والمخاوف من تعزيز الانطباع الخاطئ حول ارتباط المرأة بالتطرف السياسي، والحالة

الثقافية التي أسهمت في إيجاد بيئة يمكن فيها للمرأة العربية مقاومة مفهوم التمكين السياسي للمرأة، فضلاً عن التصويت للمرشحات، والغموض الذي يحيط بتعيين القيادات النسائية العربية كرموز أكثر من كونهن ممثلات فعليات للتغيير، ونظام الحصص الذي يفرض سقفاً زجاجياً لا يمكن للمرأة أن تتخطاه، بينما يفرض أيضاً مجتمعاً قائماً على أساس الجنس، وأخيراً فقدان دعم الأحزاب والدعم الإعلامي والمصادر المالية .

وتتضمن التحديات الرئيسية التي تواجهها القيادات النسائية العربية في بيئة العمل خلال مراحل التطور الوظيفي: هيمنة الرجل على المناصب الإدارية العليا، والسياسات الخاصة بشؤون الموظفين المنحازة للرجل، وفقدان خيارات القيادة والتدريب، واستثناء النساء من شبكات التواصل الرجالية خارج أماكن العمل، وعدم إشراك النساء في عمليات صناعة القرار .

واتفقت غالبية القيادات النسائية على وجود تغيير إيجابي في المنطقة العربية لصالح القيادات النسائية، حيث تتسارع وتيرة هذا التغيير مما سيؤدي لخلق بيئة أكثر ملاءمة للقيادات النسائية في المستقبل ويعتقد 82% من المشاركات أن مشاركة النساء في أجندة الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلدانهم أفضل مما كانت عليه منذ 5 سنوات وان 86% يعتقدن أن مشاركة النساء في وضع هذه الأجندات في بلدانهن سوف تزداد في السنوات الخمس المقبلة .

وأوضحت حصة تهلك أن التقرير تناول أيضاً دور الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والعوامل الأخرى الفاعلة في ما يخص مشاركة المرأة ودورها القيادي في مجالات السياسة والمجتمع والاقتصاد، واستنتجن ان المجتمع المدني والعوامل الخارجية والحكومات أكثر عوامل التغيير فاعلية لتحسين ظروف المرأة العربية .

وبينت أن التقرير ألقى الضوء على عدد من التجارب الناجحة إقليمياً ودولياً في مجالات مختلفة وذلك من خلال استعراض دراسة حالة أو مقتطفات من عناوين الأخبار التي نشرت في وسائل الإعلام .

وأكدت حصة تهلك أن التقرير يجسد مبادرة رائدة في العالم العربي في ظل غياب البحوث التي تتناول هذا الجانب.

70% من قيادات الأعمال النسائية العربية اللواتي شملتهن المقابلة صنفن هيمنة المرأة في المناصب الإدارية العليا كمؤشر حقيقي على التغيير الملحوظ في الريادة النسائية .

67% من قيادات الأعمال النسائية العربية صنفن سياسات شؤون الموظفين المنحازة لصالح الرجال على أنها ثاني أكبر التحديات التي تواجه القيادات النسائية العربية .

57% من قيادات الأعمال النسائية العربية اعتبرن إقصاء النساء عن الشبكات الرجالية غير الرسمية خارج أماكن العمل على أنها أكبر العوائق التي تواجههن .

73% من القيادات النسائية العربية لا يعتبرن أن أماكن العمل المختلطة تشكل عائقاً أو تحدياً بالنسبة لهن، باستثناء المملكة العربية السعودية .

توصيات التقرير

وخلُص "تقرير المرأة العربية والقيادة 2008-2009" إلى أن التفسير والاجتهاد الفردي في الدين هو العائق في طريق المرأة العربية للقيادة وليس الدين بحد ذاته، بالإضافة الى أن قوانين الأحوال الشخصية وقوانين العمل والحقوق السياسية تحد من قدرة المرأة على ممارسة دورها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ما يؤدي بالنتيجة إلى الحد من قدراتها على الوصول إلى المناصب القيادية .

ويمثل العالم العربي على العموم بيئة سياسية مفضلة أكثر لدى النساء اللواتي يتطلعن إلى تقلد مناصب بارزة ومع ذلك، فإن نسبة تمثيل المرأة في البرلمانات العربية لا تزال الأدنى على المستوى العالمي .
وخلص إلى أن ثمة تحدياً رئيسياً يواجه النساء الطامحات إلى الوصول إلى مناصب قيادية يتمثل في رداءة مستوى التعليم، حيث أظهرت دراسات متعددة تم إجراؤها لاستطلاع آراء القيادات النسائية العربية أن نظام التعليم العربي لا يمنح عنصر الإبداع والتفكير النقدي وحل المشكلات الأهمية والقيمة المفترضين، وأن العديد في منطقة الخليج التحقن بمدارس وجامعات أجنبية للتحصيل العلمي نظراً لضعف المؤسسات التعليمية الراقية وقدم تقرير المرأة العربية والقيادة 2008 2009 توصيات لتعزيز ريادة المرأة العربية وتتضمن: التطوير الريادي المدروس من خلال التعليم، والتطوير الريادي في أماكن العمل، وتمكين رائدات الأعمال، وتنمية شبكات القيادات النسائية، وتحسين الأطر التنظيمية والقانونية، وتشجيع المناخ السياسي الملهم وتوظيف وسائل الإعلام كوسيلة لإحداث التغيير.

الفصل الحادي عشر: اليمن

اولاً: المرأة والتعليم

أكد جهاز محو الأمية وتعليم الكبار في اليمن ان الإناث تمثل النسبة الأكبر في عدد الملتحقين بفصول محو الأمية وتعليم الكبار حيث تصل نسبة الإناث إلى 95 % من إجمالي عدد الملتحقين.

ثانياً: تقارير ودراسات

اشارت وكالة الانباء اليمنية في عددها الاصدر بتاريخ 26 كانون الثاني/يناير2010 الى ان دراسة اجتماعية حديثة كشفت أن ضعف التأهيل والتدريب للنساء وتدني المستويات التعليمية وافتقارهن إلى النصح والمشورة والخبرة الكافية في استخدام الموارد وتخفيض التكاليف الخاصة بالموارد والإنتاج وتنويع مصادر الدخل تعد أبرز المعوّقات التي تواجهها النساء العاملات في القطاع غير المنظم.
إلى جانب عدم امتلاك المهارات والكفاءات العلمية والعملية اللازمة لتغيير طريقة الإنتاج والتحوّل من الإنتاج النمطي التقليدي إلى الإنتاج المتعدد والمتنوع الذي يلبّي حاجات سوق العمل المحلي، ومشكلات تتعلق بتصريف منتجاتهن إلى السوق المحلية.
وهدفت دراسة "عمل النساء في القطاع غير المنظّم" الصادرة عن المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل، التي أجريت على عيّنة متنوعة في سبع من محافظات الجمهورية (الأمانة، تعز، عدن، إب، ذمار، الحديدة، حضرموت)، على مستوى الريف والحضر، بلغ حجمها 1220 امرأة ما بين الفئة العُمرية 20 – 29 سنه بنسبة 55.5 بالمائة غالبيتهن يمنيات، 1139 امرأة بنسبة 93.4 بالمائة، 53.7 بالمائة منهن سبق لهن الالتحاق بالتعليم، و38.2 بالمائة أميّات، إلى التعرّف على الظروف التي تعمل فيها النساء في القطاع غير المنظّم والمقوِّمات الرئيسية التي ترتكز عليها، والمشكلات التي تواجهها العاملات في هذا القطاع، والمقترحات، والحلول التي يمكن أن تسهم في تطويره.

تحسين دخل الأسرة

أشارت إلى أن الدافع الأول والأساسي لالتحاق النساء بالعمل في القطاع غير المنظم هو تحسين دخل الأسرة ودخل المرأة، 30.5 بالمائة من عيّنة المعيل الأساسي للأسرة، وما يقارب 61.2 بالمائة تعتبر فيه النساء مشاركة في إعالة الأسرة؛ نظراً لعدم كفاية الدخل الأسرى.

وأن نسبة الإعالة في الريف تنخفض عنها في الحضر حيث بلغت في الريف ما يقارب 24.0 بالمائة، وفي الحضر 32.2 بالمائة. بينما 21.6 بالمائة يرين أن الاشتغال بهذا العمل هو أساس للاعتماد على النفس، و4.4 بالمائة ضرورة من ضرورات الحياة، ويعملن بواقع 40 ساعة أسبوعياً، وبنسبة 31.2 بالمائة على مستوى المحافظات إجمالاً.

وأوضحت الدراسة أن المهن الحالية للمبحوثات تركزت في الخدمات أو البيع في المتاجر والأسواق وبنسبة 53.4 بالمائة (عمل رئيسي بنسبة 95.7 بالمائة)، وهو مؤشر يدل على التحوّل الذي لحق بعمل النساء في السنوات الأخيرة، حيث اقتحمن مجالات عمل جديدة لم يكن يمارسنها من قبل، وإن كانت هذه النوعية من الأعمال التي تمارسها الفتيات والنساء ترتبط بعدد من المشكلات المجتمعية التي تكرّس النظرة الدونية للعاملة التي تعمل في هذا المجال بسبب تعرضها للمضايقات والتحرش.

وأفادت الدراسة بأن 36.2 بالمائة من المبحوثات يزاولن العمل داخل المنازل، كأفضل موقع عمل باعتباره يوفّر للفتيات والنساء مميزات وتسهيلات عديدة، وبخاصة لدى الأسر المحافظة التي لا ترى ضرورة لخروج فتياتهن أو نسائهن للعمل خارج المنزل، حيث يكُن عرضة بصفة دائمة للمضايقات والتحرشات، فضلاً عن صعوبة الانتقال إلى مواقع العمل بسبب وسائل المواصلات التي تستخدمها المرأة والتي تكون هي الأخرى سبباً لتعرضهن لمشكلات شتى.

امتداداً لدورهن التقليدي

وكشفت نتائج الدراسة أن معظم المبحوثات في القطاع غير المنظم هن ممن يعملن لحسابهن الخاص ولا يستخدمن عمالاً بأجر، وبلغ عددهن 856 إمرأة وبنسبة 70.2 بالمائة. في مقابل 3 بالمائة من صاحبات العمل اللاتي يستخدمن عمالاً بأجر و26.8 بالمائة ممن يعملن بأجر نقدي أو عيني، ويلاحظ أن غالبية صاحبات العمل هن من فئة كبيرات السن اللاتي مرت عليهن فترة طويلة في العمل، بينما اللاتي يعملن بأجر نقدي أو عيني هن من فئة الشابات والحديثات في العمل في القطاع غير المنظم.

وأن النساء يملن للعمل في مشاريع تعتبر امتداداً لدورهن التقليدي مثل تصنيع الغذاء والتطريز والحياكة والتجميل وغيرها.

وكشفت أن هناك من يعملن لحسابهن الخاص، ويملكن العمل (ملكية فردية)، حيث بلغ عددهن 853 امرأة وبنسبة 95.5 بالمائة، وهن ممن بدأن تأسيس مشاريعهن بأنفسهن، فقد بلغت نسبتهن 91.4 بالمائة، منهن 71.6 بالمائة بدأن عملهن بتمويل نقدي.

تراخيص عمل وقوانين

وفيما يخص الحصول على تراخيص عمل لمزاولة المهنة، أفادت نسبة 94.1 بالمائة بأنهن لا يحتجن إلى تراخيص عمل؛ لأن طبيعة عملهن لا تتطلب ذلك، فهن يمارسن أعمالاً ومهناً بسيطة، وبالأخص اللاتي يعملن داخل المنزل، كما أن 85.9 بالمائة من مجموع النساء المستهدفات في الدراسة لا يواجهن أي معوقات تُذكر،

في حين يقتضي عمل النساء في بعض الأعمال الحصول على تراخيص عمل، منها: تلك التي ترتبط بأعمال التمريض والمحلات التجارية والأسواق والمتاجر، ومعظمهن قمن بتسجيل عملهن في غرفة التجارية والصناعة بنسبة 52.8 بالمائة على مستوى المحافظات المستهدفة من الدراسة غالبيتهن في الحضر.

إلا أنها لفتت إلى أن صاحبات العمل واللاتي يعملن لحسابهن الخاص يحصلن على دخول محددة، حيث وصل مقدار دخل عدد 286، وبنسبة 32 بالمائة، على 10000 ريال شهرياً، وهو لا يُشكل إضافة حقيقية لتحسين وضع ومكانة المرأة في ظل الحياة المعيشية الصعبة وغلاء المعيشية وارتفاع كلفة إنتاج المنتجات والسلع والخدمات التي يقدمنها.

أما نسبة 14.1 بالمائة ممن يواجهن معوّقات، فقد أحتل انقطاع التيار الكهربائي الذي يمثل الدينامو المحرك لتشغيل العمل وبنسبة 10 بالمائة الترتيب الأول في المعوِّقات، تلاه عدم الاستقرار الاقتصادي بنسبة 7.7 بالمائة والحصول على التمويل بنسبة 7 بالمائة، ثم تكلفة المشروع بنسبة 6.8 بالمائة، وتضاءلت النسب في بقية المعوِّقات.

وأظهرت الدراسة أن 95.25 بالمائة من المبحوثات لا يعرفن قانون العمل، بينما 95.7 بالمائة ليس لديهن الوعي القانوني بأحكام قانون التأمينات الاجتماعية وأهميته، ولم يؤثّر مستوى حصولهن على التعليم على معرفتهن بالنصوص والأحكام والمواد القانونية التي تساعد على فهم حقوقهن في قانون العمل، وما يتضمنه من مزايا لصالح العاملين في القطاع الخاص وغير المنظم.

مشاكل المرأة العاملة

وأكدت الدراسة أن المرأة تواجه العديد من المشاكل، خاصة العاملة في الحضر، أهمها: النظرة الدونية من المجتمع، وبخاصة اللاتي يمارسن أعمالا ومهنا بسيطة على قارعة الطرق، والمضايقات والمشاكل التي تتعرض لها من قبل البلدية أو الضرائب أو الواجبات لدفع مبالغ غير مستحقة قانوناً، والمضايقات والتحرش من قبل بعض الزبائن مما يؤثر على استمرارية ممارسة بعضهن لتلك المهن.

بالإضافة إلى تلف بعض المنتجات وعدم القُدرة على تسويقها، ولا شراء متطلبات العملية الإنتاجية؛ نتيجة لغلاء المواد الخام وعدم وجود مؤسسات تمويلية داعمة لهن لتقديم التسهيلات المالية والفنية، وعدم القدرة على توفير متطلبات المهنة، وعدم التزام الزبائن بدفع ديونهم المستحقة عن شراء المواد المصنعة، والتي تنتجها العاملات محلياً في منازلهن أو معاملهن الخاصة، مما يضعف من عملية الإنتاج والتسويق والتطوير للمنتج.

لا تحكمها عقود عمل

واعتبرت الدراسة أن القطاع غير المنظم في اليمن له مكانة كبيرة، إذ يشكل جزءاً مهماً من قيمة الناتج المحلي، ويعرف بمجموعة من وحدات الإنتاج والخدمات التي تعمل بهدف إحداث مواطن شغل وموارد رزق للأشخاص المعنيين بها، وحدات تتسم بضعف مستوى تنظيمها وقلة إنتاجها وضعف مواردها، بل انعدامه أحياناً ولا تنظمها قوانين وعلاقات العمل ترتكز على العمل العرضي والقرابة مع صاحب أو مالك الوحدة، ولا تحكمها عقود عمل للعاملين بها، ولا تهتم بحمايتهم من المخاطر المهنية ولا تسعى إلى حمايتهم اجتماعياً، ويتخذ أحيانا شكل أنشطة ذات حجم استثماري محدود وأنشطة على شكل منشآت ومشروعات صغيرة تكون حجم العمالة فيها من 1 – 4 عمال.

وقالت الدراسة إنه على الرغم من الاهتمام به من قبل الحكومة في الخطط الخمسية الأولى والثانية إلا أنه لا يزال يعاني العديد من صعوبات تتمثل في: عدم قدرته على التنسيق مع القطاع المنظم، وضعف المهارات وتدني مستوى التدريب والتأهيل الذي يحظى به العاملون في هذا القطاع، والاعتماد على الوسائل التقليدية البسيطة التي تحتاج إلى مزيد من التحديث والتجديد، وغياب الحماية والتأمينات الاجتماعية للعاملين في هذا القطاع .

وبيّنت أن قضية العمالة تمثل إحدى القضايا الهامة التي تحد من قدرة القطاع الخاص والقطاع غير المنظم على النمو والتطور، حيث يشير الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب النساء والرجال في اليمن 2007 إلى أن النسبة الإجمالية للنساء المشتغلات في القطاع غير المنظم في اليمن بلغت 4.61 بالمائة، مقارنة بـ95.39 بالمائة للرجال.

ومن ناحية أخرى تشير بيانات المسح إلى تزايد مشاركة النساء في القطاع غير المنظم 45 بالمائة مقارنة بحوالي 16 بالمائة في القطاع الحكومي، وهذا يعني أن هذا القطاع يحتل المرتبة الأولى في استقطاب القوى العاملة النسائية كنتيجة طبيعية لانتشار الأميّة بين النساء.

توصيات الدراسة

وأوصت الدراسة بتوفير الحماية القانونية للنساء العاملات في القطاع غير المنظم، خاصة اللاتي يمارسن أنشطة البيع في الشوارع من الشرطة والبلدية بإقامة الأسواق والمواقع الخاصة بهن لتمكينهن من مزاولة أعمالهن دون قيود، وتوفير الحد الأدنى للأجور وفقا لقانون الأجور، وساعات عمل محددة، وضمان شمول العاملات بنظام التأمينات والمعاشات، ومراجعة قانون العمل لجعله ملبياً لاحتياجات النساء في القطاع غير المنظم مع استحداث نصوص وأحكام قانونية لحماية المرأة العاملة في هذا القطاع.

وتأسيس روابط واتحادات ونقابات للعاملين والعاملات في هذا القطاع، ووضع أسس وقواعد معيارية لعلاقات الشراكة والتعاون بين كافة الأطراف التي لها صلة بتحسين أوضاع العاملات في هذا القطاع، والاهتمام بتحسين بيئة عملهن، وتنفيذ برامج خاصة بالمرأة لإكسابها المهارات المطلوبة في عملها، والسعي إلى توفير فرص عمل للمرأة في قطاعات العمل المختلفة، والتأكد من أوضاع عملها ومن تمتعها بالحقوق القانونية وتوفير التدريب والدعم الملائم للنساء من أجل تطوير وتحديث هذه الحرف.

سياسة إعلامية لتوعية العاملات

وشددت التوصيات على زيادة قدرات النساء في هذا القطاع من خلال تفعيل أنشطة وبرامج التدريب التي تعنى بها سيدات الأعمال لمساعدتهن على تغيير نوع الإنتاج من منتج لآخر، وتمكينهن من مواجهة مشكلة تصريف منتجاتهن إلى السوق المحلية، ووضع برامج تدريب منتظمة ومستمرة لمساعدة النساء العاملات في هذا القطاع من إدارة مشروعاتهن بكفاءة والابتعاد عن المشروعات ذات الطابع العشوائي غير المستقر الذي لا يسجل رسمياً ولا يُشهر في سجلات الأجهزة المختصة. إلى جانب تنظيم برامج تدريب فعالة لرفع المهارات والخبرات في استخدام الموارد وتخفيض التكاليف، وتمكينهن من تنويع مصادر الدخل.

ودعت التوصيات مؤسسات التمويل المختلفة (البنوك والصندوق الاجتماعي مثلا) بمنح النساء العاملات في هذا القطاع قروضاً صغيرة وميسرة وتأهيل وتدريب صاحبات الأعمال على إدارة مشروعاتهن الصغيرة وتوجيههن للحصول على القروض التي تقدمها مختلف المؤسسات الإقراضية بهدف تشجيع عمل النساء في مشاريع مدرة للدخل مما يسهل وصولهن إلى الأسواق، وتبني سياسة إعلامية تستهدف توعية المرأة العاملة

بكافة حقوقها القانونية، وإنشاء حضانات للأطفال يكون للنساء المشتغلات –سواء في القطاع الرسمي أم غير المنظم وتعطى لهن الأولوية في التمتع بخدماتها على أن تكون بأسعار ملائمة.

وطالبت ببناء قاعدة بيانات وإحصاءات متجددة ومتطورة تعكس المشاركة الحقيقية للنساء العاملات في هذا القطاع على مستوى الحضر والريف، وتنفيذ الدراسات والمسوحات العامة مع توفير الإمكانات المالية لإجراء ذلك، وإدماجها في كافة المسوح التي يعدها الجهاز المركزي للإحصاء وفي التعدادات العامة التي يتم إجراؤها، وتطوير المفاهيم المتعلقة بعمل المرأة في هذا القطاع والتعريفات المستخدمة، وطرق القياس المستخدمة بما يتلاءم مع خصوصية ووضعية الاقتصاد اليمني؛ باعتباره من الاقتصاديات النامية بعامة، وخصوصية عمل المرأة في هذا القطاع بخاصة.